# دور التكوين والإعلام النقابي في ترقية الممارسة النقابية في الجزائر

**ملخص**

إن نجاح المنظمات النقابية في الدفاع عن مصالح ومطالب أعضائها يكمن في مدى القوة التنظيمية والهيكلية المسخرة لتجسيد برنامج عملها على أرض الواقع في مختلف الميادين والنشاطات ولاسيما النشاطات الإعلامية والتكوينية.

يعد التكوين والإعلام النقابي خاصة بعد تكريس التعددية النقابية دستوريا، البوابة الأساسية لإنجاح مسعى الحوار الاجتماعي الذي يتطلب ضرورة التشاور بين الأطراف الثلاثة: الحكومة، النقابات، أصحاب العمل.

فاهتمام المنظمات النقابية بأداء وظيفة التكوين والإعلام في الميدان النقابي بالشكل الملائم، يعمل على الرفع من مستوى الوعي النقابي للنقابي، - سواء تعلق الأمر بالمناضل أو المسؤول النقابي-، مما يسمح له بفهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وكيفية التعامل معها وإيجاد الحلول لها، كل ذلك يكون له تأثير كبير على ترقية الممارسة النقابية وقدرة النقابات على التأثير على ميزان القوى وصناعة القرار الاقتصادي والاجتماعي.

أ. **فوزية زعموش**

كلية الحقوق
جامعة قسنطينة1
الجزائر

**Résumé**

La réussite des organisations syndicales en matière de défense des intérêts de leur syndiqués, réside dans la bonne gestion de son programme d'activités, notamment dans le domaine de l'information et de la formation.

Après la consécration constitutionnelle du pluralisme syndical en Algérie, la formation et l'information syndicale est considérée comme le passage obligé pour la réussite du dialogue social—entre les trois parties, le gouvernement, les syndicats et le patronat.

## مقدمة

**بعد** دخول الجزائر عدد التعددية النقابية، تراجع تدخل الدولة في تنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب العمل، وفسح المجال أمام أطراف علاقة العمل لتصور أوسع وأشمل للقواعد التي تحكم هذه العلاقات.

خلق هذا التحول في ممارسة الحرية النقابية، ميلاد أسلوب جديد في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية بين الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين هو أسلوب الحوار الاجتماعي والتفاوض الاجتماعي، حيث يعتمد على الحوار الثنائي بوصفه منهجا جديدا في بحث ودراسة مختلف القضايا التي تهم أطراف علاقة الإنتاج في مختلف قطاعات النشاط، بينما يُعتمد الحوار الثلاثي ( نقابات، أصحاب العمل،

© جامعة قسنطينة 1، الجزائر2013 .

الحكومة) عندما تهم هذه القضايا المجتمع ككل.

فالحرية النقابية وحق التفاوض، بما يتيح له من تدخل المنظمات النقابية للدفاع عن مصالح العمال، يعدان شرطا أوليا لحماية الحقوق العمالية كافة ومقدمة لا غنى عنها هذا من جهة. ومن جهة أخرى، أتاحت هذه الوسيلة المرنة، - الحوار الاجتماعي- أن يكون للنقابات دور حاسم في المشاركة في إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وتحقيق هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك يمثل التكوين والإعلام النقابي الضمانة الأساسية وصمام الأمان لجعل مساهمة النقابة فعالة في حماية مصالحها وتنميتها، مما يعزز ترقية الممارسة النقابية ويمنح النقابات مجالا للقيام بدورها الحقيقي.

**منهجية البحث**:

**الأهداف**

إن أهمية الحوار الاجتماعي باعتباره حاليا يشكل أداة لتحريك وتنشيط الحياة الاقتصادية وتوفير المناخ الملائم لتطوير الإنتاج وتمكين أطراف الإنتاج من مواجهة الظروف الاقتصادية العالمية المتبدلة، واحتلاله مكانة مهمّة في تنظيم العلاقات المهنية وتحسينها وإقرار السلم الاجتماعي، خاصة وأنّ مجالاته متنوعة ومتزايدة ( تأمين البطالة، العمل اللائق، تحسين الأجور، الحماية الاجتماعية ،...الخ) تبعا للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وضرورة مسايرة التطورات وتلبية الحاجات المتزايدة للمواطن، يجعل نجاحه مرهونا بمدى الاهتمام بتنمية وتطوير شكل العمل النقابي عن طريق الاهتمام بالثقافة النقابية القادرة على تنمية العلاقات الديمقراطية وإعطاء الأولوية في طرح قضايا العمال والدفاع عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة في دعم وتكوين القيادات المتخصصة التي تتولى المفاوضة الجماعية.

كما أن الاهتمام بموضوع الإعلام النقابي، باعتباره مكونا أساسيا في هيكلية النقابات، وليس ملحقا أو تابعا أو ناقلا لصورتها، يؤكد على أهميته ودوره في تطوير الممارسة النقابية والارتقاء بوعيها.

لذلك فإنّ بحثنا سوف يتناول تحليل أهمية دور كل من التكوين والإعلام الذي تقوم به النقابة من أجل العمل على ترقية الممارسة النقابية في الجزائر، مستهدفا الآتي:

- تحليل مهمة النقابة في مجال تكوين وتثقيف المناضل وتحضير الإطار النقابي المناسب للقيام بالمهام القيادية.
- تحليل دور النقابة ومساهمتها في خلق إعلام نقابي حقيقي معبّر عن تطلعات المناضل النقابي.
- تحديد صعوبة مهمة النقابة في تأدية هذه المهام نظرا لتحديّات المرحلة الراهنة( الثورة العلمية الرقمية ، انحصار دور الدولة، العولمة،... الخ)

**المبحث الأول: النقابة والمهمة التكوينية**

يعد التكوين في المجال النقابي من الوسائل الضرورية التي تساعد على إنتاج العمل النقابي الصحيح، ويعمل على التأسيس لممارسة نقابية بعيدة عن التأثر بالعمل الحزبي.

فالنقابة باعتبارها الإطار الوحيد الذي يقود النضال العمالي في سبيل تحسين أوضاعها المادية والمعنوية، تعدّ القاعدة الرئيسة في عملية التثقيف النقابي الذي يمكن أن يتحقق بشكل تلقائي من خلال النشاط اليومي للنقابة أو من خلال برامج تثقيفية تنظمها النقابة من أجل زيادة وعي وثقافة منتسبيها أو العمال بشكل عام.

كما تهدف النقابة كذلك إلى إعداد قيادات نقابية عمالية واعية ومؤهلة علميا وثقافيا لقيادة الحوار الاجتماعي والمشاركة في تنظيم علاقات العمل.

***المطلب الأول*: التثقيف النقابي**

يلعب التثقيف النقابي دورا مهمّا في دفع مسيرة المنظمات النقابية لأنه يؤدي إلى تحقيق هدفين مهمّين أولّهما توسيع قاعدة المنظمات النقابية وإقناع أعداد جديدة من العاملين بالانضواء في عضوية النقابات وثانيهما زيادة الوعي النقابي لدى العمال النقابيين. فالثقافة العمالية تسهم بدور فعال وأساسي في بناء طبقة عاملة واعية وطليعة نقابية قادرة على النهوض بالمهام الملقاة على عاتقها، إذ تقاس أهمية التثقيف العمالي وجدواه بمدى تعبيره عن مصالح الطبقة العاملة وفاعليته في شدّ العامل إلى العملية الإنتاجية وتحفيزهم على متابعة النضال في سبيل تحقيق أهداف التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

تعدّ العملية التثقيفية عملية حيوية أساسية وضرورية بالنسبة لطبقة العاملة ومنظماتها النقابية، لهذا تعمل المنظمات النقابية على تثقيف العاملين للرفع من كفاءتهم عن طريق إدراك الحقوق والواجبات، وتتناول هذه الثقافة العمالية أعراف متنوعة، ترمى إلى التوعية الشاملة بهذه الحقوق والواجبات بما لها من ضوابط قانونية وتشريعية، وما يحيط بها من مؤشرات البيئة الاقتصادية العامة ويقوم التثقيف العمالي في المراحل الأولى من النشاط على الخطب والبيانات الصادرة عن المسؤولين في مناسبات مختلفة.

وفي مراحل لاحقة تحتاج عملية التثقيف النقابي إلى تطبيق برامج تثقيفية للمناضلين النقابيين معتمدة على الطرائق والوسائل الحديثة لنشر الثقافة العمالية خاصة خلال هذه المرحلة التي تعرف ثورة علمية ورقمية هائلة، وتشكل هذه العملية حجر الزاوية في عملية تطوير قدرات المنظمات لذلك فإن توسيع دائرة إنجاز البرامج التثقيفية وترقيتها يتطلب الحصول على تأمين تمويل مادي مستمر للأنشطة النقابية.

لم يقف عائق نقص الموارد المالية لدى أغلب المنظمات النقابية المستقلة- باستثناء نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين- وحداثة التجربة النقابية أمام تكوين قاعدة نقابية واعية، أسهمت كثيرا في الدفاع عن مصالح العمال، خاصة بعد رفض السلطات العمومية فتح مجال المفاوضات والحوار الاجتماعي مع النقابات الممثلة لقطاع

الوظيفي العمومي حول المطالب المشتركة للأجراء، حيث عرفت مختلف الإضرابات التي نظمتها النقابات التفافا كبيرا من مناضليها وقيادتها وهذا ما يدل على درجة مستوى الثقافة النقابية التي أصبح يتمتع بها المناضل والإطار النقابي.

فنقابة المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي على سبيل المثال تأسست بوصفها سلطة معارضة للبيروقراطية الجامعية والوزارية، وأكدت هويتها في ساحة النضال، بفضل شن إضرابات طويلة لفائدة تحقيق مطالب فئوية واجتماعية والقيام بمسيرات وطنية ضد تسلط النظام الحاكم الذي يرفض الاعتراف بالتعددية النقابية المقررة بموجب دستور 1989. فالمسيرة النضالية لنقابة المجلس الوطني لأستاذة التعليم العالي، عرفت تنظيم سلسلة من الإضرابات منذ نشأتها.

فخلال مرحلة 1996- 1997 أعاد الأساتذة تنظيم نقابتهم بفضل إضراب ثلاثة أشهر ( 15 أكتوبر 1996- 15 جانفي 1997) حيث شهدت طرد الأمين العام السابق من النقابة من طرف المجلس الوطني لأنه دعا إلى وقف الإضراب يوم 16 نوفمبر 1996 بأمر من السلطة، وعند انعقاد أول مؤتمر للنقابة أيام 27-29 جويلية 1997 ببومرداس، تأكّد تراجع سياسة نقابة البيت وانهزامها بصورة كلية ، فحظيت النقابة بعد ذلك بقانون أساسي وبرنامج عمل يتماشي مع توجهها النقابي الديمقراطي المطلبي.

وخلال إضراب 135 يوما ( 17 أكتوبر 1998، 28 فيفري 1999) الذي دافع بالإضافة إلى مطالب الأساتذة الجامعين، عن حق الإضراب والحريات النقابية، ولأول مرة نقل الاحتجاج إلى الشارع في شكل مسيرات وطنية وجهوية، كما ساند عائلات المفقودين بجامعة بن سعد رابح وأيّد نضال الصحافيين من أجل حرية الإعلام.

كما سجل المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي بارتياح المشاركة القوية للأساتذة في الحركة الاحتجاجية الوطنية ليومي 17،18 أفريل 2006، وكذا مشاركتهم في عملية التصويت على الإضراب الوطني ابتداء من تاريخ 13 ماي 2006 . مما يدل على تنامي الثقافة النقابية وزيادة حركية النضال النقابي، ففضلا عن النضال الذي تقوم به كل نقابة على حدة، كثيرا ما تلجأ النقابات إلى أسلوب التكتل النقابي بغية تكوين قوة لتحقيق مطالبها الأساسية.

وقد انتظمت أبرز نقابات قطاع التربية الوطنية، التعليم العالي، الصحة العمومية، داخل هيئتين نقابيتين هما: التنسيقة الوطنية للنقابات المستقلة للتوظيف العمومي.

*La coordination nationale des syndicats autonomes de la fonction publique (**CNSAP**)*

والهيئة المستقلة لنقابات الوظيف العمومي.

*L'inter- syndicale autonome de la fonction, publique ( **IAFP**)*

أصدرت الهيئة المستقلة لنقابات الوظيف العمومي تصريحا ونداء لتنظيم إضراب وطني أيام 13-14-15 أفريل 2008 للمطالبة بضرورة إشراك النقابات المستقلة في التفاوض حول إعداد القوانين الخاصة. والتوجيه نفسه سلكته التنسيقية الوطنية لنقابات الوظيف العمومي، عندما طالبت في ندائها بتنظيم إضراب وطني أيام 24-25-26

فيفري 2008، السلطات بضرورة فتح الحوار مع الشريك الاجتماعي الممثل للعمال.

**المطلب الثاني: تكوين الإطار النقابي**

إن قوة ومصداقية النقابة تتطلب دعم وتكوين القيادات المتخصصة التي تتولى الحوار الاجتماعي، عبر اكتساب مهارات الثقافة الحوارية وكيفية التفاوض والإقناع والتدريب واكتساب التجربة في شؤون السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الصناعية، نظريا وبالممارسة، والقدرة على فهم وصياغة الاقتراحات الاقتصادية أو القانونية.

فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصبحت اليوم وأكثر من أي وقت مضى مرهونة بالحوار والتشاور الاجتماعي الذي يضع كافة الأطراف أمام مسؤولية مشتركة بالنسبة لتحقيق التنمية، ومن هذا المنطلق فإن التشاور ضرورة مشتركة بالنسبة لتحقيق التنمية، ومن هذا المنطلق فإن التشاور بين أطراف الإنتاج من أجل تطبيق سليم لقوانين العمل والإلمام بالمسائل الاقتصادية والمالية للمؤسسة الإنتاجية، تستدعي أن تتوافر لدى ممثلي العمال والمستخدمين على حد سواء تكوين مناسب ومستمر يضمن التوافق بين المتطلبات الاقتصادية والطموحات الاجتماعية.

لهذا السبب، يرمي جانب مهم من نشاط التكوين النقابي إلى حسن إعداد المفاوضين وتزويدهم بالمعلومات الضرورية أولا، تم تلقينهم الطرائق الناجحة لإفحام الخصم وانتزاع الحقوق وبلوغ المقاصد، من أجل ذلك تقوم المفوضات المشتركة على قيمة الزاد من البيانات والمراجع التي يتسلح بها الطرف المفاوض، ثم تقوم من جانب آخر على القدرات الشخصية للنقابي، لما هو معلوم بالتجربة من ضياع الحقوق المشروعة، إذا أوكل كل أمرها إلى من لا يضمن المحاجة ولا يملك صنع الجدل ولا يعرف الصبر على المراوغة وخلط الأوراق، لذلك تعدّ المفاوضات المشتركة فنا من جانب الاقتدار والكيفية لتوظيف الزاد الخاص من المعلومات المتاحة.

التفاوض الجماعي عملية معقدة تحتاج إلى حنكة وتجربة وتحكم في قواعدها وتقنياتها، وقدرة فائقة على المناورة والتكييف مع تغيير لمعطياته وبراعة في اختبار البدائل والقرارات المناسبة لكل وضع مستجد، أو بعبارة أخرى هي معركة تحتاج إلى تحضير مسبق، واستراتيجية محكمة واضحة المعالم والأهداف، تسند مهمة القيام بها إلى فريق ذي تكوين علمي وعملي مزود بكل المعطيات والصلاحيات والبدائل اللاّزمة.

كما يجب أن تستند هذه الاستراتيجية على ترتيب الأولويات، وتحديد الأهداف، ووضع حدود دنيا وقصوى للتنازلات، وتحضير قائمة البدائل، تحسبا لأي تغيير في المعطيات والظروف، كما يجب أن توكل مهمة إنجاز هذه المهمة إلى فريق يتم اختباره على أسس ومعايير الكفاءة والتكوين والتجربة والحنكة، فريق يمكنه إدارة وتسيير عملية التفاوض بحكمة ودراية وتمكّن على أن يزود هذا الفريق بالقدر الكافي من الصلاحيات والسلطة التقديرية في اختبار البدائل التي تطرح على ضوء المواقف

التي يتواجد بها وتمكينه من الحرية والمرونة اللازمة في تكييف المطالب، وإعادة ترتيب الأولويات وفق ما تفرضه عليه العوامل الجديدة التي يمكن أن تؤثر في مجرى التفويض وتفرض ضرورة تغيير بعض معطيات الإستراتيجية المرسومة مسبقا، ولاسيما إذا تميزت هذه العوامل بعدم الاستقرار الذي قد تفرضه بعض المؤثرات الداخلية أو الخارجية، الاقتصادية منها والقانونية والاجتماعية والتكنولوجية، لأنّ أعضاء الفريق المفاوض لا يعبرون عن آرائهم ومواقفهم الخاصة وإنما على أراء وإرادة الجماعة أو الهيئة التي انتخبتهم أو عينتهم للنيابة عنها في هذه المهمة.

وما دام أن هدف التكوين النقابي هو تخصيص فريق من النخب القيادية لمباشرة المفاوضات الجماعية والعمل على تأهيلهم وكذا تمكين الممثلين النقابيين من الاستفادة من المعلومات التي تساعدهم على فهم القوانين التي تحكم عالم الشغل وطرائق معالجة المشاكل التي تبرز في ميدان تطبيق القوانين، فإن النقابات تحتاج إلى وسائل مادية وهياكل بيداغوجية، ونشاطات مكثفة تسهل لهم بلوغ المقصود وما هو مرغوب على غرار ما هو معمول به في البلدان العريقة في الممارسة النقابية حيث تسهم المعاهد والمراكز العملية المتخصصة في إثراء تكوين النقابيين أو الإطارات النقابية وتأهيلهم لأداء دورهم الأساس، حسب المستجدات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها كل دولة.

تتفاوت قدرة المنظمات النقابية في الجزائر، على امتلاك وسائل مادية وبيداغوجية خاصة بها، لتسهيل عملية التكوين النقابي للإطارات خاصة، بشكل يجعل من العمل النقابي سندا للعمل السياسي والاقتصادي وكذا الاجتماعي. حيث تتفوق نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين في هذا المجال، إذ يتولى المعهد الوطني للدراسات والبحوث النقابية معهد الشهيد " درارني محمد" L'institut national des recherches et d'études syndicale « INRES » القيام بالتكوين النقابي ونشر الثقافة النقابية من خلال المهام الأساسية المسندة إليه والمحصورة في:

- ترجمة سياسة الاتحاد.
- العمل على تأهيل مناضلي الاتحاد لمسايرة التطورات الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية التي عرفتها وتعرفها الجزائر.
- العمل على إصدار بعض الوثائق والمنشورات والمؤلفات.
- العمل على تكوين المكونين ومتابعتهم وكيفيات استخدامهم في التكوين على المستويات الجهوية.
- متابعة مبادرات التكوين على المستويات القاعدية للمنظمة.
- اقتراح ومتابعة عمليات التكوين بالخارج للإطارات النقابية.

ويتم تجسيد هذه المهام والأهداف، من خلال تنظيم دورات الفائدة إطارات الإتحاد ومناضليه في شكل ملتقيات وطنية و ورشات عمل وأيام دراسية وفق رزنامة عمل سنوية تنسجم مع مطالب وأهداف الاتحاد.

كما تفتقر في الجانب المقابل، معظم المنظمات النقابية الأخرى إلى امتلاك هذه الوسائل المادية والإمكانيات البيداغوجية، نظرا لحداثة دخولها التجربة النقابية، ونقص إمكانياتها المادية، رغم مبادرتها إلى تنظيم ملتقيات وطنية وجهوية ذات مواضيع لها علاقة مباشرة بتطوير الفكر والوعي لدى النقابين والرفع من مستوى الممارسة النقابية.

تبقى مسألة ترقية مستوى التكوين النقابي لإطارات النقابات المستقلة رهان أساس وتحد كبير إن هي أرادت تعزيز وإنجاح دورها في الحوار الاجتماعي.

فالدولة بوصفها شريكا اجتماعيا في الحوار بين أطراف الإنتاج، تبذل مجهودات كبيرة في تكوين الإطارات القادرة على قيادة الحوار الاجتماعي وإعداد الاتفاقيات الجماعية في العمل، وتوضيح النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالعمل، وتحديد الوسائل الأكثر ملائمة لتطبيق الأحكام القانونية التنظيمية والتعاقدية.

إنّ من بين المهام التي أسندت للمعهد الوطني للعمل في هذا الإطار، مهمة مرافقة مسار الحوار الاجتماعي من خلال الدورات التكوينية الموجهة للشركاء الاجتماعيين وعقد الندوات التكوينية للهياكل والهيئات التابعة لإدارة العمل.

منذ نشأته في سنة 1981، وبغرض ضمان تكوين الأعوان العموميين ومفتشي العمل فقط، تطورت مهام المعهد شيئا فشيئا وذلك وفقا لمقتضيات التغيرات التي يشهدها عالم الشغل، انفتح المعهد على عالم الشغل بكل مكوناته أي على كافة الشركاء الاجتماعيين الذين أصبحوا يجدون فيه المرافق والمساعد المناسب بفضل الخبرة التي يضعها في متناولهم.

وإلى جانب الدراسات والتحقيقات والمساعدة الفنية والبحوث حول عالم الشغل التي يجريها المعهد، فقد أشرف خلال الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى غاية سنة 2008 على دورات تكوينية وتحسين المعارف لفائدة أزيد من 4000 إطارا في الموارد البشرية ونقابيين وعمال حول مواضيع متنوعة مثل: ممارسة الحق النقابي، الوقاية من المنازعات الاجتماعية، الوقاية من الأخطار المهنية، تقنيات التفاوض، وتقنيات الاتصال، إلى غيرها من المواضيع ذات الصلة الوثيقة بعالم الشغل.

وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أن الإدارة المركزية لقطاع العمل وضعت التكوين والتحسين المستمر للمعارف كأولوية وكنشاط ينبغي تدعيمه بجميع الوسائل، وقد تم إنجاز هذه النشاطات بدعم هيئات وطنية مثل المعهد الوطني للوقاية من الأخطار المهنية، المعهد العالي للتسيير والتخطيط، المعهد الوطني لتطوير التكوين المتواصل، وخصت هذه البرامج مجمل سلك مفتشي العمل من خلال 36 دورة تكوينية.

ومن جهة أخرى وعلى المستوى الدولي، تمت برمجة عمليات تكوينية أيضا مع الشريك الفرنسي جيب أنتار (سبع دورات تكوينية)، والمركز العربي لإدارة العمل

والتشغيل بتونس التابع لمنظمة العمل العربية ( ثلاث دورات سنوات 2000، 2002، 2004)، مركز التكوين الكائن بطورنيو بإيطاليا التابع لمكتب العمل الدولي ( نشاط واحد)، وأخيرا مع المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق (سوريا) التابع لمنظمة العمل العربية (نشاطان) وهو ما يرفع عدد النشاطات المنجزة إلى 13 نشاطا تكوينيا، وهو ما يسمح بالقول إنّ قطاعنا قد استثمر وسائل مهّمة في سبيل تحسين نوعية معارف مفتشي العمل.

**المبحث الثاني: النقابة والدور الإعلامي**

الإعلام بصفة عامة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وثقافية في المجتمع وقوة رئيسة في تكوين الرأي العام في العالم بأسره بعد التقدم التكنولوجي في وسائل الإعلام والاتصالات في زمن الأقمار الصناعية وساتلات البث المباشر، ويعود الاهتمام بقضية الإعلام في هذا العصر بالذات، إلى القدرة التي تمتلكها هذه الوسائل في تشكيل الرأي العام وصياغته على نحو مغاير لما هو معهود، ولعل ما تشهده المنطقة العربية من ثورات شعبية أدت إلى قلب أنظمة قوية ،وما لعبه الإعلام من دور في هذه الثورات إلاّ دليلا واضحا على الحجم الحقيقي للطاقة الإعلامية التي لاتزال أكبر مما نتصوّر ،حيث لاتزال هنالك مكامن قوة في داخله، هي اليوم مثار اهتمام كل متابع ومراقب والإعلام النقابي يهم شريحة مهمّة من الرأي العام، لأنه يقوم بنقل الواقع النقابي ويعبر عن انشغالات المناضلين النقابيين.

فلا يمكن للنقابات أن تحققّ أي انتصار في مجال الحوار الاجتماعي في ظل الثورة الرقمية والمعلوماتية التي يعرفها العالم، إلا إذا ارتكز عملها على الاهتمام بتأسيس إعلام نقابي يستوعب كل هذه التحديات و الصعوبات ( ***المطلب الأول***) و يرتكز على تحديد المهام التي يقوم بأدائها في ظل هذه المرحلة (***المطلب الثاني***).

***المطلب الأول*: مفهوم الإعلام النقابي**

إن المقصود بالإعلام النقابي، ذلك الإعلام " الذي تصدره الاتحادات العمالية بأشكاله المتعددة، والذي ينطق باسمها ويعبر عنها والذي يهتم أساسا بمشكلات الطبقة العاملة ونضالاتها"، ويرتبط الإعلام النقابي بموقع الطبقة العاملة وإتحادها النقابي من المجتمع، برغم تمايزه في موضوعاته، فإن الإعلام النقابي ليس نشاطا قائما بذاته فهو مرتبط بالنشاط الإعلامي العام، وبمستوى تطوره ومحددات دوره، كما أن وجود إعلام نقابي لا يعني أن قضايا العمل وحركتهم النقابية، باتت حكرا على هذا الإعلام.

فالعمل الإعلامي النقابي هو فعل وشكل من أشكال التعبير عن حاجات الطبقة العاملة، وهو يقدم حصيلة معرفية سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، وهو إضافة إلى ما سبق، الأداء الأكثر تعزيزا لوحدة الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي، إضافة إلى كونه وسيلة لتعبئة المجتمع والرأي العام لصالح قضايا العمال وحرية العمل النقابي.

وفي ظل المتغيرات الإقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي

شملت العالم كله، وأتت على مختلف الوسائل والمواضيع وأثرت كثيرا على عالم العمل والعمال وانعكست على الطبقة العاملة والحركة النقابية باتت الحركة النقابية والإعلام النقابي معنيا بشكل أساسي في مواجهة تحديات جديدة لم تألفها سابقا، على سبيل المثال وليس الحصر، التصدي لظاهرة انحسار دور الدولة الاقتصادي، وكيفية التعامل مع مفرزات العولمة والخوصصة اللّتان فرضتا نفسيهما بقوة على شتى ميادين الحياة.

والعالم المعاصر تغيّر تغيرا كبيرا شئنا ذلك أم أبينا ، حيث صارت العولمة تفرض منطقها ومنطلقاتها على الجميع، وهو ما يجعل النشطاء النقابيين مطالبين أكثر من أي وقت مضى بتغيير خطابهم الاعلامي لسبب بسيط وهو أن الثورة في مجال الاتصالات جعلت من العالم قرية الكترونية واحدة : أقمار صناعية وقنوات فضائية وانترنت، التي أضحت تشكل ثقافة العديد من الامم ... فشبكة الانترنت مثلا وفرت منابر لمن لا منابر لهم واخترقت الحدود وأصبح بإمكان أي شخص أن يملك موقعا خاصا به يعبر فيه عن رأيه دون قيود.

لقد أصبح من الضروري إزاء تحديات ومهام من هذا القبيل أن نعيد صياغة مفهوم الإعلام النقابي، لأن الخطاب القديم صار ببساطة غير قادر على فرض حضوره الإعلامي، حتى بالنسبة لجمهوره المفترض، أي طبقة العمال والكادحين والشغيلة...الخ، من هنا لا بد للحركة النقابية من خطاب إعلامي نقابي جديد يخاطب ليس العمال فحسب، وإنما أطراف الإنتاج جميعهم، أي أصحاب العمل والحكومات أيضا، بيد أن خطاب كهذا بحاجة إلى صياغة سياسية نقابية جديدة تدرك حدود المتغيرات وتعي مهام المرحلة.

وأهمية تطوير مفهوم الإعلام النقابي، لا تتعلق فقط بالمستوى الوطني بل العملية تتعدى إلى المستوى العالمي، حيث دعا بعض عمال العالم تنظيماتهم النقابية إلى التكيف مع الوضع الجديد والسعي إلى:

**أولا**: إيجاد اتجاه عالمي للنقابات يشكل إطارا لوحدة العمال ومنبرا لتبادل المعلومات والحوار والتنسيق لتقديم المبادرات والمقترحات من جانب نقابات العالم كافة ويكون قادرا على:

✓ تبادل الخبرات والمعلومات بصورة مجدية على المستويات الإقليمية والعالمية.

**ثانيا**: الدعوة إلى إنشاء وكالة أنباء تابعة للأمم المتحدة تقدم خدماتها مجانا وتغطي دائرة نشاطها كافة دول العالم.

### *المطلب الثاني*: مهام الإعلام النقابي وتحدياته

ينظر النقابيون للإعلام على أنّه يضطلع بالعديد من المهام الأساسية في عمل النقابات والتي لا يمكن الاستغناء عنها فهو:

- يلعب دورا مهمّا في تحديد هوية الحركات العمالية و الحفاظ على وحدتها ونشر ثقافتها ودعم نضالاتها.
- ويعدّ شكلا من أشكال النضال العمالي ، لتوضيح قضايا العمال في المجتمع والدفاع عنها.
- وهو يضطلع بوظيفة معرفية تتوخى الارتقاء بمستوى الوعي بقضايا العمال وحقوقهم.
- كما أنه يعدّ وسيلة تواصل وتفاعل بين فئات العمال وبين الإطارات النقابية، لتعزيز وحدتهم وبلورة اهتماماتهم بوصفها طبقة ذات حقوق نقابية واقتصادية واجتماعية.
- وأخيرا يشكل الإعلام النقابي وسيلة من وسائل التواصل والتفاعل مع مختلف فئات المجتمع.

وكون الإعلام النقابي يمتلك كل هذه الخصائص، فإنّه من الطبيعي أنّ يتحول الاهتمام به إلى قضية أساسية من قضايا العمل النقابي، خاصة وأنّ النقابات شريك أساس في عملية التنمية الشامل ولمواكبة عملية التنمية الشاملة والمستدامة وإنجاحها، فإنّ الدور الحقيقي للإعلام النقابي يتحدد من خلال تمثله واستجابة لمحتويات خطط وبرامج التنمية الشاملة وفلسفتها وأهدافها الرئيسة بقصد بسطها على القواعد العمالية لإشاعة الوعي السياسي التنموي لديهم من جهة والسعي لممارسة عملية الحوار والمناقشة من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى بقصد إنضاج الأفكار وخلق الشروط الملائمة لتبني فلسفة وأهداف التنمية الشاملة من طرف العمال من جهة ثانية، ومن ثم تحويل عملية الاقتناع بصحة فلسفة وسياسة وأهداف التنمية الشاملة إلى مساهمة عملية في الميدان من جهة ثالثة باعتبار أن التطبيق هو محك صحة النظرية وصوابها.

إنّ الإعلام النقابي مطالب بتطوير قدراته التحليلية بالاعتماد على مكتسبات الثورة الرقمية والمعلوماتية.، و إلا لن يتسنى للنقابات أن تولد خطابا مضادا يربط بصفة عفوية بين النضال من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تطوير القوى الوطنية المنتجة بما يتضمنه من تطوير لقدرات البحث العلمي والبحث والتطوير والتعليم عبر اعتماد الديمقراطية والمشاورة وبين النضال النقابي لبناء نقابات قوية وديمقراطية وتمثلية.

فمن بين التحديات التي أصبحت تفرض نفسها على النقابات في عصر الثورة الرقمية اكتساب المهارات التكنولوجية واكتساب الآليات الحديثة في مجال تقنيات الاتصال لمسايرة متطلبات الحوار، وإيصال المطالب بأشكال واضحة ومبررة ومقنعة إلى الشركاء الآخرين، فارتهان التنظيمات النقابية إلى الطرق والأساليب التقليدية التي لم تعد ذات فاعلية في تحقيق النتائج المطلوبة من الحوار والتفاوض، تضعف من أدائها ويؤثر على مصداقيتها في أعين مناضليها ويشكل عنصر إعاقة في طريق تطور الفكر والوعي النقابي.

والإعلام النقابي شريك أساسي وعامل بارز لتحقيق أي انتصار في مجال الحوار الاجتماعي، وبدون الاهتمام بعصرنة وسائل الإعلام وترقية الخطاب النقابي لا يمكننا الحديث عن نجاح دور النقابات بوصفها شريكا اجتماعيا مع الظروف الإنتاج في الدفاع عن مصالح العمال ومكتسباتهم بشكل يساعد في دعم التنمية المستدامة.

خاصة وأنّ الإعلام النقابي الالكتروني في ظل هذا الانغلاق وهيمنة خطاب خشبي بائس على مختلف وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة ، يرى البعض أنّه ملاذ كل النقابيين الصادقين و الحامل لهمومهم والناقل لنضالاتهم وبالتالي فإنّ إنجاح مسيرة هذه التجربة الوليدة مسؤولية كل النقابيين خاصة وأنّ الإعلام النقابي هو الشريك الأساسي في معارك النقابيين وعامل بارز في انتصاراتهم و نضالهم.

فالنقابات يمكنها أن تستثمر جوانب وامكانيات كثيرة، إذ هي جعلت من الاعلام الالكتروني أحد المكونات الرئيسية في ادواتها الاتصالية مع جمهورها والعالم، حيث:

- يستطيع الإعلام الالكتروني أن يقدم للنقابات رسالة إعلامية بحرية انسيابية عالية جدا، فالموقع يوجد على شبكة اتصال عالمية متاحة لكل شخص أن يستخدمها بسهولة ويسر، ويمكن ولكسب جماهير وقراء في شتى بقاع الارض أن يكون تصميم الموقع ومواده بأكثر من لغة .
- يستطيع الإعلام الالكتروني إيصال الرسالة الإعلامية والاجتماعية و السياسية للنقابات لعدد كبير جدا من القراء، وذلك عبر تصميم نشرة إعلامية يومية أو أسبوعية وإرسالها بالبريد الالكتروني من دون أن يكلف إطلاقها أعباء مالية ، كما هو الحال في الصحافة المطبوعة.
- يستطيع الإعلام الالكتروني أن يغير بسرعة كبيرة من مادته الاعلامية دون تكاليف مادية تذكر، فهذه مهمة يتولى إعدادها مهندس الموقع وذلك عبر التنسيق مع هيئة تحرير الموقع.
- يمكن أن يسهم الإعلام الالكتروني في سهولة تنسيق الآراء بين المنظمات النقابية المختلفة و المباعدة جغرافيا اتجاه قضية معينة.
- التجربة الإعلامية النقابية، تحاول القيام بدورها الأساس رغم حداثة التجربة، ورغم العوائق الكثيرة التي تعاني منها.

يشهد الإعلام النقابي في الجزائر سيطرة وسائل الإعلام التقليدية التابعة للدولة ذات التوجهات الأحادية وغير الديمقراطية، حيث لا تتعرض لحقيقة الواقع النقابي، وما يحمله من نشاط ونضال متواصل، إلا بحسب ما يتوافق مع مصالحها وتوجهاتها متجاهلة أهمية نشاط النقابات المستقلة.

فما عدا بعض الجرائد المستقلة، التي تقوم بنقل أخبار النشاط وما تعلق به من اعتصامات وإضرابات وعرض وتحليل رؤية النقابات في مختلف القضايا المرتبطة بعالم الشغل والعلاقات الاجتماعية والمهنية ، فإن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة المملوكة للسلطة لا تهتم بتغطية الأخبار النقابية بمختلف أشكالها، فلا تتعرض لذكر

الإضرابات والاحتجاجات العمالية التي تنظمها النقابات المستقلة وخاصة في قطاع التربية الوطنية، الصحة العامة، التعليم العالي، التكوين المهني، ...الخ إلا بشكل سطحي مما يدل على عدم اعتراف السلطة بدور النقابات في الحوار الاجتماعي والذي يبقى السبيل الوحيد لمعالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية بأفضل الطرق وأنجع السبل.

وفي ظل هذه الهيمنة والتبعية التي يعاني منها الإعلام النقابي، يبقى الإعلام النقابي الإلكتروني هو المخرج الأساس لأنه يوفر إمكانية هائلة للنقابيين لتعبير عن مواقفهم ونشر أخبار نضالاتهم وعرض أفكارهم وتصوراتهم للوضع النقابي.

وقد تفاعلت كثير من النقابات المستقلة الجزائرية، مع هذا التطور التكنولوجي والثورة الرقمية، حيث أصبح الإعلام النقابي الالكتروني يقدم إضافة نوعية للمشهد الإعلامي النقابي، فجل النقابات تتوافر على موقع وبريد الإلكتروني، يختص بتسهيل نشر الخطاب النقابي في أشكاله المتعددة سواء ما تعلق بالتعريف بالنقابـة( برنامجها وقانونها الأساسي)، أو عرض نشاط النقابة ( بيانات، إعلان عن تجمعات أو اجتماعات، إعلان عن إضراب....الخ)، كما برزت في هذا المجال عديد المنتديات أو المدونات أبرزها منتدى النقابة الوطنية لعمال التربية الوطنية بالجلفة ومنتدى المجلس المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني والمنتديات النقابية الحرة التابع للنقابات المستقلة في قطاعي التربية والصحة. وكل النقابيين ملزمون بتشجيع هذا الفضاء الإعلامي من خلال الكتابة والاهتمام بالنشر على صفحاته.

**خاتمة**

إن نجاح النقابات في أداء دورها بوصفها شريكا اجتماعيا في صناعة القرار الاقتصادي وضبط العلاقات الاجتماعية إلى جانب الحكومة وأرباب العمل، يستدعي اهتمامها واعتنائها الكبيرين بدور التكوين النقابي وفعالية الخطاب الإعلامي في ترقية الممارسة النقابية.

فلضمان الدفاع عن مطالب العمال وحماية مكاسبهم في إطار الحوار الاجتماعي، فإن النقابات تبقى مطالبة بالاهتمام بتأهيل وتكوين إطاراتها النقابية تكوينا علميا وعمليا يخول لهم اكتساب مهارات الثقافة الحوارية وكيفية إجراء عملية التفاوض والإقناع واكتساب الكفاءة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، هذا من جهة.

من جهة أخرى، فإن الإعلام النقابي المعاصر الذي اكتسب المهارات التكنولوجية والعلمية في مجال الاتصال يعدّ عاملا مساعدا على مسايرة متطلبات الحوار وإيصال المطالب بالشكل الواضح إلى باقي الشركاء، كما يسهم في تطوير الفكر والوعي النقابي بما يوفره من حصيلة معرفية سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

**المراجع**

1- البراعي أحمد حسن، الحريات النقابية ومدى تأثرها بإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، منظمة العمل العربية، القاهرة مصر، .2002
2- فيلالي مصطفى، مجتمع العمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006.
3- أحمية سليمان، التحديات التي تواجه المنظمات النقابية العربية في مجال الحوار الاجتماعي والمفاوضة الاجتماعية، 2006.
www.icatu.org
4- أبو خرمة خليل، الإعلام وسيلة فعالة في تعزيز الحوار بين أطراف الإنتاج والنهوض بالسلام الاجتماعي، مجلة العمل العربية، العدد 84 جويلية، أوت ، سبتمبر2008.
5- أحمين شفير ، الاستراتيجية الإعلامية الموحدة وضرورتها في مواجهة العولمة، محاضرة ألقيت بمناسبة دورة التدريبية تحت عنوان " الإعلام النقابي ودوره في نشر الثقافة والوعي النقابي في ظل العولمة "، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، 10 فيفري 2008.
6- الأسدي عبده، الإعلام النقابي: الخطاب والتقنيات، دراسات عمالية ، السنة الاولى، العدد الاول، الاتحاد الدولي لنقابات العرب، سوريا، جانفي، 2011 .
7-احمد عاطف حسن، مهام الثقافة العمالية في تأهيل المفاوض العمالي الناجح، مجلة العمال العرب، العدد 402، نوفمبر/ ديسمبر، الاتحاد الدولي لعمال العرب، سوريا، 2011.
8- فؤاد عبد العزيز، الإعلام النقابي العربي... نحو افق جديد، كراسات عمالية ، الطبعة الاولى ، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب،سوريا، سبتمبر،2011
9- بلدو يوسف مهام الإعلام النقابي في توعية العمال، محاضرة ألقيت بمناسبة دورة التدريبية تحت عنوان " الإعلام النقابي ودوره في نشر الثقافة والوعي النقابي في ظل العولمة، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر العاصمة، 10 فيفري 2008.
10- حيدر رشيد ،اهمية التدريب النقابي للمرأة العاملة ودوره في تطبيق التشريعات العمالية ،مجلة العمال العرب، العدد 400، جويلية/ اوت ، الاتحاد الدولي لنقابات عمال العرب، سوريا،2010 .
11- غياث أبوردن، الثقافة العمالية وأهميتها للوطن والعمال، 9 مارس 2010.
www.icatu.org
12- مندرس سعيد، الحوار الاجتماعي بين مصداقية الحكومة ومصداقية النقابات، 22 جانفي 2009 .
www.dafatir.com
13- مداخلة وزير العمل والضمان الاجتماعي خلال الملتقى التكويني لفائدة مفتشي العمل حول ترقية الحوار الاجتماعي على المستوى القطاعي، الجزائري العاصمة، 17-20 سبتمبر 2006.
14- مداخلة وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، عند افتتاح الدورة 12 لشبكة الدولية لمعاهد التكوين في مجال العمل، الجزائر العاصمة، 9-10 فيفري 2009.
15- بيان صادر عن التنسيقية الوطنية لنقابات المستقلة للوظيف العمومي.
www.snte.com

16- بيان صادر عن الهيئة المستقلة لنقابات الوظيف العمومي.

www.cnapest

**باللغة الأجنبية**

17- Jocelyne Dubois-Maury, , le développement durable saisi par le droit, Hatier, Paris,2005.

18. Dumousseau Samantha, la formation syndicale : passer des paroles aux actes, le journal '' le peule'' CGT N° 1655,24/10/2007.

18. Charbel Farid, le syndicat CNES, la crise de l'université et le mouvement syndical en Algérie .

CNES. Site.Vcila.Fr